إضافة اسم الفاعل وإعماله

م.م شعلان عبد علي سلطان

تتفق كلمة جمهور النحاة على أنّ اسم الفاعل المجرَّد من (أل)* تتحدد علاقته بمفعوله* بأمرين ، هما : الاعتماد والزمن ، وكلاهما يوفّر لاسم الفاعل سياقات تركيبية تعزز فيه دلالة الحدث الموجبة للعمل ؛ذلك أنّ ((الأصل في الأسماء ألا تعمل)) [1]، و((إنما العمل للأفعال وما يشابهها)) [2] فلا يعمل اسم الفاعل إلا بعد أن يشابهَ الفعل .

أما الأمر الأول : الاعتماد ، فقد ذكر النحاة أنّ اسم الفاعل المجرد من(أل) إنما يعمل وينصب مفعولاً به إذا كان معتمداً على شيء يقوي فيه جانب الفعلية من نفي أو استفهام ... الخ ، يقول الجرجاني (ت 471هـ) : ((واعلم أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل فلا يقوى قوته لأنّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول ، فلا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا بعد أن يعتمد على شيء)) [3] . فنقصان حظ الفرع (اسم الفاعل) عن الأصل (الفعل) أحوجه إلى ما يقوّي صلته بالأصل من سياقات تركيبية استقاها النحاة من كلام العرب ليعمل اسم الفاعل .

وأما الأمر الآخر : الزمن ، فاسم الفاعل المجرد من (أل) يعمل إذا دلّ على الحال أو الاستقبال ، ولا يجوز أن ينصب مفعولاً به بل يضاف إذا كان دالاً على المضي .يقول أبو علي الفارس (ت377هـ) : ((اسم الفاعل على ثلاثة أضرب : أحدهما أن يكون لما مضى ، والآخر أن يكون للحال والثالث للمستقبل . فالذي يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو للاستقبال دون ما مضى)) [4] ، والزمن أيضاً له أثره في تعزيز دلالة الحدث في اسم الفاعل أو توهينها وسيتضح ذلك في البحث لاحقاً.

وعلى العكس من ذلك فهناك من العوارض ما توهن دلالة الحدث في اسم الفاعل وتعزز دلالة الاسمية فيبطل إعماله كالتصغير فهو من خصائص الاسمية [5] لذلك فإنه إذ صُغِّر بطل عمله ((لأنّ التصغير يبعده من شبه الفعل)) [6] .

وقد شاع في مصنّفات النحاة تعليل يبين سبب اقتصار العمل في اسم الفاعل على ما دل على حال أو استقبال ، فذكروا أنّ اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل لأنّه شابه الفعل المضارع خاصة وقد شابهه في حركاته وسكناته وعدد الأحرف ، يقول أبو علي الفارسي : ((إنما أُعمل اسم الفاعل عمل الفعل لما كان جارياً عليه في حركاته وسكناته وتأنيثه وتذكيره)) [7] . وهو تعليل قائم ـ كما يبدو ـ على التماس أوجه شبه شكلية بين الفعل الذي هو الأصل في العمل ، واسم الفاعل الذي لا يعمل إلا بعد مشابهة الفعل ،تتوافر في الفعل المضارع وتنعدم في الماضي .

وقد برم بعض المحدثين بهذا التعليل وعدّوه تعليلاً واهياً بعيداً عن الواقع اللغوي ، يقول الدكتور الجواري : ((أما زعمهم بأنّ اسم الفاعل يعمل لأنه يحمل على الفعل المضارع من جهة لفظه ومن جهة معناه فمتهافت لا يقوم للاحتجاج)) [8].

---

* يقرر النحاة أنّ اسم الفاعل المحلى بـ(أل) يعمل من دون شرط ، ((فأما المقرون بأل فيعمل مطلقاً ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً باتفاق كقولك : هذا الضارب أبو زيداً أمس لأنه لما كان صلة للموصول أغنى مرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً)) . الفاخر : 698/2 ، وتحرير الخصاصة : 206 ، وشرح التصريح : 227/3 .

* من باب التسمّح أطلقنا كلمة (مفعول) لأنّ اسم الفاعل إذا كان عاملاً يحتاج إلى معمول وأما في الزمن الماضي فلا يعمل فلا يحتاج إلى معمول (مفعول به) .

([1]) اللباب :437/1 .

([2]) المقتصد في شرح الإيضاح : 506/1 .

([3]) المصدر نفسه : 508/1 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي : 6/2 .

([4]) الإيضاح : 171 .

([5]) ينظر : الفاخر : 698/2 .

([6]) مُثل المقرب : 180 . 181 .

([7]) الإيضاح : 171 ، وينظر : اللباب : 437/1 ، وحاشية الخضري : 2 / ، وشرح ابن طولون 495/1 .

([8]) نحو القرآن : 77 ، وينظر: الفعل زمانه وأبنيته : 35 . 36 .

وأحسب أنّ أصل القول بمشابهة اسم الفاعل للفعل المضارع تتضح بصورة جلية في نص لسيبويه يقول فيه : ((هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً وذلك قولك هذا ضاربٌ زيداً غداً ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً غداً فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع ، كان كذلك وتقول : هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ فمعناه وعمله مثل هذا يضرب عبد الله الساعة)) [1].

الذي يظهر من النص أن النحاة لحظوا أنّ اسم الفاعل إذا اقترن في سياق دال على زمن الحال أو الاستقبال عمل . وهذه الدلالة الزمنية هي دلالة صيغة الفعل المضارع ، في حين لا يعمل إذا كان في سياق دال على زمن الماضي فقالوا : يعمل إذا شابه الفعل المضارع ، أي في الدلالة الزمنية ، ولحظوا أن قولنا : زيدٌ ضاربٌ عمراً كمعنى زيد يضرب عمراً ، ولا يقارب معنى : زيدٌ ضرب عمراً .

فسيبويه في هذا النص يركز على المشابهة المعنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع فالدلالة المتبادرة من تركيب اسم الفاعل العامل في قولنا مثلاً : زيدٌ ضاربٌ عمراً غداً هي الدلالة المؤداة بالفعل المضارع في قولنا : زيدٌ يضربُ عمراً وهذا يعني أنّ المدرك الدلالي المتبادر إلى ذهن العربي من تركيب اسم الفاعل العامل هو دلالة الحال أو الاستقبال للحدث المتضمَّن في اسم الفاعل . ثم أخذ النحاة يلتمسون أوجهاً شكلية بين اسم الفاعل والفعل المضارع ليوطِّدوا هذه العلاقة الدلالية الملموسة بأواصر شكلية يقبع تحتها هذا الالتقاء الدلالي .

وأصل هذا التعليل فيما يبدو لا يمسه تكلف أو نزعة منطقية بل هو يقوم على استكناه حقائق النظام النحوي بما يُدْرَك في التركيب من دلالات اعتماداً على الإحساس بدلالات التراكيب ثم محاولة ربط هذه الدلالة المستنبطة بالظاهر المنطوق . واسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال قد يضاف إلى معموله ، يقول سيبويه : ((واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيءٌ)) [2]. فليست الإضافة هي الشكل التركيبي لاسم الفاعل في سياق زمن الماضي فحسب بل إن من السياقات التركيبية الواردة في كلام العرب ما يكون فيها اسم الفاعل دالاً على الحال والاستقبال وهو مضاف ، فهم أوجبوا الإضافة في حال الماضي : ((فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التنوين البتة)) [3] وأجازوا الإعمال والإضافة في زمن الحال والاستقبال ((واعلم أنه قد يجوز أن تحذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل ...)) [4] ، و يقول ابن هشام : ((وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال كان فيه وجهان أحدهما وهو الأجود أن تنوِّن اسم الفاعل وتنصب ما بعده ... والوجه الآخر أن تحذف التنوين وتخفض)) [5].

وقد رمى الدكتور إبراهيم السامرائي النحاة بنقص الاستقراء لكلام العرب ولغة التنزيل وذلك عند تناوله قوله تعالى : ﴿ ⓺◆✸✡□✁✎ ☽✄☸□⌨◻ ⌷ ♉◻⌷ ✁✃✂ ✈➚← ﴾ (آل عمران: من الآية 9) فإنّ سياق الآية يدل على أن الجمع سيتم في المستقبل ومع دلالة اسم الفاعل على الاستقبال أضيف . فقال : ((وعلى هذا يكون اسم الفاعل في قوله تعالى : دالاً على المضي لأنه أضيف إلى الناس ولكن الحقيقة أنه دال على الاستقبال ومع ذلك كانت إضافته . وهذا يدل على أن استقراء النحاة غير واف ، فلم يستوفوا ما ورد في لغة التنزيل)) [6].

والحقيقة أن النحاة لم يغفلوا الاستعمال القرآني ، فهم أقروا بأن النظام النحوي أباح نمطين من الصور التركيبية لاسم الفاعل في سياق الحال والاستقبال : الإعمال أصالة ، والإضافة تخفيفاً . وجاء اسم الفاعل هنا على النمط الثاني ، يقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿ ... ﴾ (البقرة : 46) : ((فأضاف قوله (ملاقوا ربهم) ولم يقع الفعل ، وإنما يضاف إذا كان قد وقع الفعل ، تقول : هم ضاربو رأسك إذا كان قد ضربوه ، وإذا كان في حال الضرب أو لم يضربوا ، قلت : هم ضاربون أخاك ، إلا أنّ العرب قد تستثقل النون فتحذفها في معنى إثباتها وهو نحو : (ملاقوا ربهم) ، ومثل ﴿ ... ﴾)) [7] ، ويقول الطبري (ت هـ) : ((لا تدافع بين جميع أهل المعرفة بلغات

---

[1] الكتاب : 164/1 .

[2] المصدر نفسه : 165/1 .

[3] المصدر نفسه : 171/1 ، وينظر : المقتضب : 420/4 ، وكشف المشكل : 106 .

[4] المقتضب : 423/4 .

[5] شرح جمل الزجاجي لابن هشام : 171 . 172 .

[6] من بديع لغة التنزيل : 37 .

[7] معاني القرآن ، الأخفش : 89/1 .

العرب وألسنها في إجازة إضافة الاسم من فعل يفعل وإسقاط النون وهو بمعنى يفعل وفاعل أي بمعنى المستقبل وحال الفعل)) [1] .

ويبدو لي أن الدكتور السامرائي ينكر على النحاة الحكم بأصالة إعمال اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال ، كأنه وجد من خلال استقراء الاستعمال القرآني كثرة ورود اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال وهو مضاف ؛ فلا شيء يستند إليه في حكم الأصالة . ويظهر أن تحكيم المنهج الوصفي بهذه الصورة جرّه إلى هذا القول ، وإلا فإن أصالة الإعمال شيء ووجوبه شيءٌ آخر ، والأصالة لا تعني الكثرة دائماً مثلما العدول عند الأصل لا يحتم القلة . فالحكم بالأصالة ـ هنا ـ هو حكم قائم على أساس دلالي ثابت عند علماء العربية وكثرة العدول عن ذلك الأصل لا يمس هذه الأصالة . وهذه الإضافة ـ إضافة اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال ـ ليست من جنس الإضافة المعهودة ، فهي تغايرها فيقتصر الاتصال والإسناد الحاصل بين المتضايفين فيها على اللفظ ؛ لذلك سميت (غير محضة) لأنها في نية الانفصال [2] ، وسميت (لفظية) ؛ لأنّ فائدتها تعود إلى اللفظ وهي التخفيف[3]، أما المعنى فباق كما هو فوجودها يجري مجرى عدمها[4] . يقول سيبويه : ((واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء)) [5]، ويقول المبرد : ((واعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل ولا يكون الاسم إلا نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة لأنك إنما تحذف النون استخفافاً فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى ثبات النون)) [6].

ولكون المعنى باقياً كما هو ولم يُكسب هذا التغيير اللفظي التركيب تغييراً في الدلالة ، وبعبارة الشيخ الجامي ((لم يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة)) [7] سميت الإضافة مجازية أيضاً ؛ لأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة وهو التخصيص والتعريف [8]. وما اكتسبه التركيب هو التخفيف بذهاب النون أو التنوين؛لأنّ حذفه أخف من بقائه[9]. ورفض بعض المحدثين أن يكون التخفيف غاية لهذه الإضافة ، يقول الدكتور المخزومي : ((والحق أن التخفيف ليس غرضاً ترتكب الإضافة من أجله وليس حذف التنوين تخفيفاً ولو كان الأمر كذلك لما استعمل الوصف منوناً في حال لأنّ كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف وما دام التنوين ثقيلاً كما زعموا ، فيجب حذف التنوين منها دائماً تحقيقاً للتخفيف الذي يتطلبه الاستعمال)) [10] .

وهذا القول يناقش من جهتين :

الأولى : ليست الخفة إذا وردت في تركيب تُلزم استعمالُه دائماً ، فكثير من التراكيب اللغوية التي تتسم بالثقل وقد التزمها بعض العرب وتجنبوا الخفيف ، وهذا واضح في الظواهر اللهجية .

الثانية : إنّ الأصل في تركيب اسم الفاعل في سياق الحال والاستقبال هو الإعمال ، والتنوين قرينة لفظية تدل على ذلك الزمن إلا أنه قد يتكئ المتكلم على السياق في بيان دلالة الزمن ويسقط هذه القرينة الواضحة الدلالة على الزمن لأجل أن يتخفف في اللفظ لذا لم تلزم الإضافة ، يقول ابن يعيش : (التنوين هو الأصل والإضافة دخلت تخفيفاً ولو لم يكن التنوين هو الأصل لما جاز دخول التنوين لأنه ثقيل)) [11] فللتنوين حقُّ الأصالة الذي يحفظ له مقامه على الرغم من خفة الإضافة .

ولخفة الإضافة فقد شاعت في كلام العرب ، يقول المبرد بعد عرضه لآيات نُوّن فيها اسم الفاعل وأخرى حُذِف فيها التنوين : ((وهذا هو الأصل ـ يقصد المنون ـ وذلك أخف وأكثر ، إذ لم يكن ناقضاً لمعنى ، وكلاهما في الجودة سواء))[12].

([1]) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، الطبري : 262/1 . والنص القرآني من سورة الأنبياء : من الآية 35 .

([2]) ينظر : شرح التسهيل : 3184/7 .

([3]) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 220/2 .

([4]) ينظر : التخمير : 6/2. 7 .

([5]) كتاب سيبويه : 165/1 .

([6]) المقتضب : 423/4 .

([7]) الفوائد الضيائية : 12/2 .

([8]) ينظر : حاشية الخضري : 7/2 .

([9]) ينظر : الإيضاح : 173 .

([10]) النحو العربي نقد وتوجيه : 178 ، ومعاني النحو :

([11]) شرح المفصل :

([12]) المقتضب : 423/4 .

ويمكن أن نستدل على أن التخفيف غرض الإضافة بأنّ اسم الفاعل قد تُحذف منه نون الجمع والمثنى ويبقى اسم الفاعل عاملاً فيما بعده فقد ورد في كلام العرب :

والحـــافظو عـــورة العشـــيرةِ لا يـــأتيهم مـــن ورائنـــا نطـــفُ [1]

فإذا كان الحذف هناك يعقبه إضافة ، فلم يعقب هذا الحذف شيءٌ مما يدل على أن المعنى كما هو وأنّ الحذف لأجل التخفيف .

ولتوضيح الفارق الدلالي بين تركيب إضافة اسم الفاعل في زمن الحال أو الاستقبال نحو : زيدٌ ضاربُ عمرٍو غداً ، وتركيب الإضافة المعهودة نحو : هذا غلامُ زيدٍ ،نقول : رسم الإضافة عن النحاة هو ((نسبة بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجر أبداً)) [2]. وهذه النسبة قدّرها النحاة بحرف جر ، وهو اللام غالباً ؛ لأنّ طبيعة العلاقة الدلالية التي تربط بين المضاف والمضاف إليه هي التخصيص الذي يتحقق باللام ، يقول ابن يعيش : ((وأما الإضافة المعنوية فإنها تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية وذلك يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدّر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده)) [3] . ومن خلال تحليل تركيب الإضافة في قولنا (زيد ضاربُ عمرٍو غداً) وقولنا (هذا غلامُ زيدٍ) والموازنة بين العلاقة الرابطة بين المتضايفين في كلتا الإضافتين نلمس أنّ العلاقة الرابطة بين طرفي الإضافة في التركيب الأول ليست من سنخ العلاقة في التركيب الثاني ، ففي الأول يربط بين المتضايفين علاقة التعدي وفي الثاني التخصيص أي يقبع تحت تركيب (زيد ضاربُ عمرٍو غداً) علاقة أخرى عميقة تدل على التعدي بخلاف تركيب (هذا غلامُ يدٍ) ، فليس لهذا التركيب بنية أخرى كما في التركيب الأول . وهذا هو معنى قولهم : ((إنها في تقدير الانفصال)) [4] لأنّ شدة الاتصال والإسناد بين المتضايفين قائم على طبيعة العلاقة وهي الاختصاص ولا نلحظ هذه القوة في الاتصال عندما تعبر الإضافة عن علاقة التعدي ولذلك كانت هذه الإضافة عارية من الوظيفة الأساسية للإضافة وهي التعريف وغير ناسخة لعلاقة التعدي ، فالتعريف يحصل بالتخصيص لا بالتعدي . يقول ابن يعيش : ((ولما كانت الإضافة منفصلة والنية ثبوت النون والنصب لم يتعرف بما أُضيف إليه وكان سيان إضافته وإثبات النون وفصله مما بعده من حيث التنكير)) [5] .

ولهذا التنظير النحوي ما يؤيده في واقع الاستعمال اللغوي فقد وجد النحاة أنّ اسم الفاعل المضاف في سياق زمن الحال أو الاستقبال لا يعامل معاملة المعارف على الرغم من إضافته إلى معرفة ، ويحل محل النكرات في الاستعمال فتدخل عليه الألف واللام ويقع صفة للنكرة ، ومجروراً بربَّ[6] ، يقول سيبويه : ((ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جدّه ﴿ ♎♋⑨⇧③☠♦♋♎♋✂☒♋♋♦⏲♋♋♦♦♦♋♋♋♋♋ ﴾ و ﴿ ♎♋⓪⏲☒♋♦♋♋❻♋♋♋❼☒♋♋♋❷♋♋♋♦♋♋ ﴾ فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة))[7] . وهذا كله بسبب أن العلاقة الرابطة بين المتضايفين ليست من جنس تلك التي أفادت تعريفاً أو تخصيصاً وهو غرض الإضافة الحقيقية .

وقد أدرج النحاة إضافة اسم الفاعل الدال على المضي في الإضافة المعنوية[8] ، فقولنا : زيدٌ ضارب عمرٍو أمس ، إضافة حقيقة تفيد التعريف ، فهل قولنا : زيدٌ ضاربُ عمرٍو غداً يغاير قولنا : زيدُ ضاربُ عمرٍو أمس ، في العلاقة الدلالية الرابطة بين المتضايفين حتى تختلف نوع الإضافة فيبقى الأول على تنكيره ويتعرف الثاني فيُطلق على الأولى لفظية وعلى الثانية معنوية ؟

وهنا أكرر مقولة التركيز على المتصورات الدلالية المستمدة من التراكيب النحوية التي كانت من الأسس المهمة التي اعتمدها العرب في تقعيد القواعد وإرساء الأصول ، فهي قواعد قائمة على المعاني المدركة . ويبدو أن المدرك الدلالي في حال الماضي يختلف عن المدرك الدلالي في الحال والاستقبال . والعلاقة الدلالية الملموسة بين المتضايفين مختلفة أيضاً . والذي يظهر من كلام العرب أنّ دلالة الحدث في اسم الفاعل إذا اقترنت بزمن الماضي تعززت دلالة الذات الموجبة لاسمية الكلمة فلذلك يكون اسم الفاعل في سياق الماضي بعيداً عن الفعلية الموجبة للعمل ، يقول المبرد : ((هذا باب اسم الفاعل الذي يرد مع الفعل المضارع وذلك نحو : هذا ضاربٌ زيداً

([1]) ينظر : الكتاب : 186/1 ، ومعاني القرآن ، الأخفش : 91/1 .

([2]) ارتشاف الضرب : 1799/4 .

([3]) شرح المفصل : 489/1 ، وينظر شرح التسهيل : 3167/7 ، والمقاصد الشافية : 13/4 .

([4]) الفوائد الضيائية : 12/2 .

([5]) شرح المفصل : 1/

([6]) ينظر : شرح التصريح : 94/3 .

([7]) كتاب سيبويه : 1 / ، والنصان القرآنيان : من سورة المائدة : من الآية 95 ، وسورة الأحقاف : من الآية 24 .

([8])

، فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك : غلام زيد ، تقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمس وهما ضاربا ....كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز فيه إلا هذا لأنه اسم بمنزلة قولك غلام زيد)) [1] .

فقد عبّر المبرد عن طبيعة العلاقة بين المتضايفين في الماضي بأنها كعلاقة الغلام بزيد في : غلامُ زيدٍ ، وعلل ذلك بأنه اسم أي ابتعد عن دلالة الفعلية ، ولهذا لا يتعرف بالإضافة ويعامل معاملة المعارف .

ويقول في موضع آخر : ((فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنونه لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل لا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجز ذلك في الغلام فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها)) [2] فضمور دلالة الفعلية أدى إلى اكتساب التعريف بالإضافة .

وإنما كان اقتران الحدث بالماضي يؤدي إلى تعزيز دلالة الاسمية لأنّ جريان الحدث صفة لمفعوله ومضي زمن على اتصافه به يضعف دلالة الفعلية ويصبح اسماً يمكن أن تلحظ فيه علاقة التخصيص بين المتضايفين الموجبة للتعريف . ويشير الفراء إلى الكيفية التي يتم بها توهين شبه اسم الفاعل بالفعل فيقول : ((وقد يجوز أن تقول : مررت بعبد الله محدِّث زيدٍ ، فتجعله معرفة وإن حسنت فيه الألف واللام إذا كان قد عُرِف بذلك ، فيكون مثل قولك : مررت بوحشي قاتل حمزة وبابن ملجم قاتل علي ، عرف به حتى صار كالاسم له)) [3] .وللسبب ذاته لم يجز الفراء في قوله تعالى: ﴿ ﴾ (سورة : من الآية 73) إلا وجهاً واحداً وهو الإضافة فلم يجز أن نقول : ثالثُ ثلاثةٍ استناداً إلى الحقيقة ذاتها فإنّ (ثالث) إذا أضيف لا يمكن إلا أن يكون مقروناً بزمن الماضي لأنّ قولنا :هذا ثالث ثلاثة يدل على أن تثليثه للثلاثة قد وقع فيما مضى لأننا نصف ما أُضيف إليه لفظ (ثالث) بأنهم ثلاثة ، أما إضافة ثالث إلى اثنين فيجوز الإعمال لأنه يمكن اقتران هذه الإضافة بالزمن المستقبل فقولنا : أنت ثالث اثنين ، المُثلث اكسب الاثنين صفة الثلاثة فيمكن أن يكون مستقبلاً ، يقول الفراء: ((ويكون مضافاً ولا يجوز التنوين في (ثالث) فتنصب الثلاثة وكذلك قلت واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة ، ألا ترى أنه لا يكون ثانياً لنفسه ولا ثالثاً لنفسه ، فلو قلت : أنت ثالث اثنين لجاز أن تقول أنت ثالث اثنين بالإضافة والتنوين ونصب الاثنين وكذلك لو قلت : أنت رابع ثلاثة جاز ذلك لأنه فعل واقع)) [4] .

وقد أوضح الرضي بصورة أجلى أثر الزمن الماضي على دلالة اسم الفاعل ، فقال : ((فلأنّ ملابسة المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الزمن الماضي واشتهرت في نحو ضاربُ زيدٍ أمس فيصح أن يتخصص بالمضاف كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد)) [5].

وعلى هذا فاسم الفاعل في سياق زمن الحال والاستقبال تتعزز فيه دلالة الحدث وتطغى على دلالة الذات فيكون معنى الفعلية بارزاً فيشعر المتكلم بانفصال المضاف عن المضاف إليه عندما يأتي باسم الفاعل مضافاً كما في قولنا : زيدٌ ضاربُ عمرٍو غداً . في حين تضعف دلالة الفعلية في اسم الفاعل في سياق الماضي فلا تلحظ علاقة التعدي بين المضاف والمضاف إليه وتلمس دلالة الاختصاص بين المتضايفين وهذا يعني أنّ الزمن الساقي له أثر كبير في تحديد نوع الإضافة وفي توجيه ذهن المتكلم والسامع إلى طبيعة العلاقة الملموسة بين المتضايفين ثم طبيعة معاملة اسم الفاعل المضاف واستعماله في التركيب . فالملحظ الزماني يبقى مؤشراً في ذهن المتكلم يوجهه إلى حمل اسم الفاعل على العمل أو عدمه بحسب السياق فإذا لمس المتكلم دلالة الفعلية ـ عندما يكون الزمن حالاً أو استقبالاً ـ ابتعد اسم الفاعل عن الاسمية ولم يعد قابلاً لمقولة التنكير والتعريف لأنها من خصائص الاسمية ، ((والفعل لا يتعرف فكذا ما هو بمعناه)) [6].

ونخلص من هذا إلى أنّ اسم الفاعل المتضمن دلالة الحدث والذات يتردد عند الاستعمال في التركيب بين القرب من الحدثية قرباً واضحاً ـ مع بقاء صفة الاسمية ملازمة له ـ وذلك عندما يقترن بزمن الحال أو الاستقبال . وبين القرب من دلالة الاسمية (الذات) وضمور دلالة الحدث ضموراً يؤهله لقبول مقولة التنكير والتعريف ، وقد يتمخض للاسمية فتتلاشى دلالة الحدث ويصبح اسماً خالصاً كما في الأعلام التي بوزن اسم فاعل كقاسم وخالد .

ولست أرى أنّ اسم الفاعل تتلاشى فيه الاسمية بحال من الأحوال بل تبقى ملازمة له ، وما قبوله الإضافة والتنوين و(أل) الجر إلا دلائل على بقاء اسميته . وهذا ظاهر في كلام البصريين ، يقول سيبويه في بيان دلالة اسم الفاعل العامل : ((جرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ لأنه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى)) [7]، ويقول

([1]) المقتضب : 420/4

([2]) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

([3]) كتاب سيبويه : 1 / ، والنصان القرآنيان : من سورة المائدة : من الآية 95 ، وسورة الأحقاف : من الآية 24 .

([4]) معاني القرآن ، الفراء : 317/1 .

([5]) شرح الرضي على الكافية : 223/2 .

([6]) شرح الرضي على الكافية : 7/2 ، حاشية يس : 82/3 .

([7]) كتاب سيبويه : 164/1 .

ابن يعيش : ((ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف كأنك تشبهه بالإضافة المحضة بحكم أنه اسم والنصب به إنما هو عارض لشبه الفعل)) [1] فهو اسم على الرغم من شبه الفعل الظاهر ، ويقول ابن الوراق : ((اسم الفاعل وإن أجري مجرى الفعل مل يخرج عن حكم الاسمية ، ولأجل كونه اسماً جاز أن يجر ما بعده ولجل ما بينه وبين المضارع من شبه جاز أن ينصب)) [2] . وإذن فالبصريون يرون أن اسم الفاعل العامل مضمونه ودلالته دلالة فعل لكن ما يمتاز به من خصائص لفظية تبقيه في حقل الاسمية ، وهذا ألمسه في نص الطبري الكوفي أيضاً يقول في بيان سبب جواز إضافة اسم الفاعل وإعماله ((والإضافة للفظ وترك الإضافة للمعنى)) [3] . إلا أن ما نسب إلى الكوفيين من القول بفعلية اسم الفاعل العامل يرشح أنهم اعتدوا بجانب المضمون وتركوا الخصائص اللفظية لبناء اسم الفاعل .

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ ما يسمى باسم الفاعل هو (الفعل الدائم) الذي يدل على استمرار الحدث خارج التركيب ويتخصص بالزمن الماضي إن أضيف وبالمستقبل إن أُعمِل ، وحتى يتحقق له القول بفعلية اسم الفاعل حاول إبعاده عن علامات الاسمية ، فالتنوين فيه ليس كتنوين الأسماء بل هو قرينة دالة على الزمن المستقبل ، والإضافة ليست كإضافة الأسماء[4] . وليست هناك إضافة حقيقية إلى جنب اللفظية في اسم الفاعل ؛ لأنّ فعلية اسم الفاعل تبعده عن الإضافة المعهودة. يقول : ((والحق أيضاً أنّ هذه الأوصاف أفعال حقيقية لها معاني الأفعال ولها دلالتها على الزمان المدلول عليه بها زمان دائم مستمر فإذا أريد تخصيص زمان الوصف أضيف أو نون فإن أضيف خلص للزمان الماضي وإن نوّن خلص للمستقبل فليست المسألة مسألة تخفيف كما زعموا)) [5] .

ويبدو أنّ الدكتور المخزومي ـ رحمه الله ـ يعتد بالجانب الدلالي الظاهر في اسم الفاعل وهو دلالة الحدث ويرفض الركون إلى اللفظ للحكم باسمية اسم الفاعل ، وهذا الكلام إن صح فيصح على اسم الفاعل في زمن الاستقبال دون الماضي الذي لا تلحظ فيه تلك الدلالة من الحدث ، ولذلك فما نسب إلى الكوفيين من مقولة الفعل الدائم هي خاصة باسم الفاعل العامل دون غيره .

وكلامه أيضاً فيه نظر ، فكيف يتطابق ما قعّد له مع قوله تعالى (إنّ الله بالغُ أمرِه) هل هذا الإضافة تخصص زمن الحدث بالماضي ، والسياق القرآني يشير إلى دلالة الاستمرار ، فأين التخصيص الذي قال به ؟ ! وقد قُرئت الآية بالتنوين فهل هذا يقصر الدلالة الزمنية على الاستقبال ولا استمرار فيه ! . فضلاً عن أنّ قوله يؤدي إلى إنكار الإضافة المعنوية في اسم الفاعل مطلقاً فكيف بوقوعه حالاً أو صفة لنكرة في نصوص قرآنية .

وتناول مسألة الاسمية والفعلية هذه الدكتور فاضل الساقي في كتابه (اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية) وخرج بنتيجة هي أنّ اسم الفعل له بناء خاص يتوافر على خصائص تخالف الاسم والفعل واقترح أن يجعل قسماً خاصاً يوازي الاسم والفعل والحرف وسماه (القرين) [6] ومنهجه الذي سلكه في إثبات ذلك هو أنه عرض لحد الاسم وهو عند النحاة : ما دل على معنى مجرد من الزمان، فحاول أن يجعل اسم الفاعل خارجاً عن هذا الحد فذهب إلى أنّ اسم الفاعل يدل على زمن كالفعل وذلك لأنه يذهب إلى أن زمن الفعل ليس في صيغته بل من السياق واسم الفاعل يدل على الحدث الذي يستلزم الزمن يؤخذ من السياق فيلتقي الفعل واسم الفاعل في الدلالة ويبتعد عن تعريف الاسم الذي يفرق عن الفعل في دلالة الزمن[7] .

والحق أن اسم الفاعل لا يخرج عن حد الاسم لأنّ الزمن في الفعل صيغي نعم قد يعاد تشكل هذا الزمن في السياق ويتحول إلى زمن آخر ولكن تبقى صيغته تحمل دلالة الزمن اما الزمن في اسم الفاعل فسياقي فهو لا يدل على زمن في ذاته .

ثم حاول تتبع علامات الاسمية التي ذكرها النحاة وحاول إبعاد اسم الفاعل عنها ، واتخذ منهجاً غريباً فهو تارة يبعد اسم الفاعل عن العلامة وهذا إقرار منه بأنها علامة للاسمية وأخرى يضعف العلامة ويوهن دلالتها على الاسمية ، فما حاجتنا إلى إبعاد اسم الفاعل عن العلامة إذا لم نعترف بها علامة للاسم ؟ !

فهو أقرّ بوجود الجر في اسم الفاعل لكنه حاول إضعاف دلالة الجر على الاسمية بأنّ من الأسماء ما لا يصح أن يجر ، ومن الأفعال ما يجر كنعم وبئس[8] ، وهاتان حجتان واهيتان أما أنّ من الأسماء ما لا يجر فالنحاة

([1]) شرح المفصل : 491/1 .

([2]) العلل في النحو : 168 . 169 .

([3]) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 262/1 .

([4]) ينظر : النحو العربي قواعد وتطبيق : 23 .

([5]) المصدر نفسه : 178 .

([6])

([7])

([8])

لم يقولوا بأنّ الأسماء لا بدّ أن تقبل الجر بل قالوا متى وجد الجر كان دليلاً على الاسمية ، فكثير من الأسماء المتفق على اسميتها لا تجر كالضمائر المنفصل ، وأما نعم وبئس فالأمر فيه خلاف بين النحاة لا يصح أن يقوم دليلاً على ما ذكر .

ومن علامات الاسمية الإضافة ، وهنا أراد الدكتور الساقي إخراج اسم الفاعل من اشتماله على هذه العلامة بالقول إن إضافته ليست كإضافة الأسماء فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً [1] وحجته مردودة بأمرين الأول لإضافة علامة على اسمية الكلمة بغض النظر عن نوعها ، والأمر الثاني أنّ اسم الفاعل في زمن الماضي إضافته معنوية فهل هو خارج عن اسم الفاعل ، وهل مصطلحه الذي ابتدعه يريد به ما كان دالاً على الاستقبال فقد دون الماضي ؟ !

ومن العلاماتِ التنوينُ ، وهنا حاول أيضاً إثبات أن التنوين في اسم الفاعل ليس كالتنوين الدال على الاسمية بل هو قرينة كاشفة عن الزمن[2] ، واستدل بكلام للفراء واستدلاله أغرب من دعواه ، يقول الفراء : ((فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثِرْ فيه الإضافة نقول : أخوك آخذُ حقِّه ، فنقول ها هنا : أخوك آخذُ حقِّه ويقبح أن تقول : آخذٌ حقَّه ، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد قلت : أخوك آخذٌ حقَّه وآخذُ حقِّه عن قليل ، إلا ترى أنك لا تقول : هذا قاتلٌ حمزةَ مبغضاً ، لأنّ معناه ماضٍ فقبح التنوين لأنه اسم)) [3]. وقد اقتطع العبارة الأخيرة وفهم منها قبح التنوين في اسم الفاعل ، فكيف يكون علامة على اسميته ؟ فإذن هذا التنوين لا يدل على الاسمية بل هو يقبح في الاسم !! .

وسياق كلام الفراء يشير إلى معنى العبارة التي تمسك بها الدكتور الساقي دليلاً ، فهو يقصد أنّ التنوين لا يجتمع مع قرب اسم الفاعل من الاسمية في سياق زمن الماضي الذي يوجب الإضافة ؛ لأنّ التنوين يقتضي أن يكون اسم الفاعل عاملاً ناصباً للمفعول به وهذا يعني قرب اسم الفاعل من الفعلية ، وهو هنا أقرب للاسمية فلا يجتمع قربه من الاسمية والتنوين المقتضي للعمل .

أما كونه قرينة دالة على الزمن فدلالته هذه لا تضير دلالته على الاسمية ، فالعلامة قد تدل على أكثر من شيء كما في تاء التأنيث التي قد تدل على المبالغة ويبقى معنى التأنيث ملحوظاً فيها [4].

وبعد أن انتهى من محاولة تسقيط مقومات اسمية اسم الفاعل حاول في الفصل الثاني إثبات قوة دلالة الفعل في اسم الفاعل ، وهذا المنهج في التحليل والمناقشة يدل على قوة خصائص الاسمية في اسم الفاعل التي دعته إلى محاولة تسقيطها في حين أوحت له ضعف دلالة الفعلية في اسم الفاعل بمحاولة توثيقها وذلك إضعافاً منه للجانب الواضح (الاسمية) وتقوية للجانب الضعيف (الفعلية) ليتوصل بذلك إلى أن اسم الفاعل لا هو اسم ولا هو فعل !! .

والذي أرجحه أن إدراج اسم الفاعل تحت اصطلاح الاسم هو الأسلم على الرغم من أنه في سياقات معينة تُلحظ فيه الفعلية بصورة واضحة ، لكن يبقى اسماً ذلك أن تحديد المصطلح قائم على خصائص شكلية وخواص تركيبية ودلالية ولا يمكن إهمال أيٍ منهما عند تحديد نوع الكلمة .نعم يمكن القول إنّ مفهوم الاسمية يمتاز بالسعة فيضم طائفة كبيرة من الكلمات ذاتَ الخصائص الدلالية والشكلية المختلفة التي يجمع بينها جامع يصلح أن يكون أساساً لضمها تحت لواء مصطلح واحد هو الاسم .

وعقد الدكتور أحمد عبد الستار الجواري فصلاً في كتابه (نحو القرآن) عرض فيه لكثير من الحقائق التي آمن بها جمهور النحاة ، وحاول نقضها فبدأ ذلك بإنكاره حمل القدماء اسم الفاعل على الفعل المضارع ، وجعل دلالة الحدث في اسم الفاعل هي السبب الحقيقي لعل اسم الفاعل ، قال ((أما إعماله إعمال الفعل فمرده في الحقيقة إلى معنى الحدث الذي يقتضي وجود المحدث بالضرورة وهو الفاعل في الاصطلاح النحوي ثم قد يقتضي وجود ما يؤثر فيه وهو المفعول)) [5] .

وما آمن به هو عين الصواب ،وهو جوهر كلام القدماء ولا يناقض حملهم اسم الفاعل على الفعل المضارع ذلك أننا بيّنا ـ فيما سبق ـ أن دلالة الحدث تضعف في سياق الزمن الماضي ، وتقوى في سياق الحال والاستقبال وهما ما يدل على الفعل المضارع من زمن .

ثم رفض الدكتور منع إعمال اسم الفاعل في الماضي وأعاد الاستشهاد بالآيات التي ذكرها القدماء عند ذكرهم لهذا الرأي الذي قال به الكسائي كقوله تعالى ﴿ ❑◆☐⌧☜☐⌛▭➨♑←⚐
⚐❍⑨⑩⚐❍◷◆❑⇘⊛✍✍⚐✍☜⚐❍⇘⑩♦⇖✁◆❻⚐❶⚐⇑⇖❍◷♦✍ ﴾ (الكهف : من الآية 18) فالزمن بحسب ظاهر الآية هو الماضي لأنّ زمن بسط الكلب ذراعيه هو في القرون الغابرة ، ومع ذلك جاء اسم الفاعل عاملاً ، وقد أوّل النحاة هذه الآية على حكاية الحال ، يقول الجرجاني

([1])

([2])

([3]) معاني القرآن : 430/2 .

([4])

([5]) نحو القرآن : 76 .

((واحتج بهذه الآية ـ يقصد الكسائي ـ لأنّ باسطاً في الظاهر ماضٍ إلا أنه في الحقيقة موقعه مختلّ جداً لجل أن المعنى على الحال ألا ترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو : وكلبهم يبسط ذراعيه وجدته مستقيماً ، وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماضٍ وإن كان المعنى على المضي لأجل أن الحال الماضية تُحكى على صورة الحاضرة فهو كقوله تعالى ﴿ ﴾ (القصص : 15) فكما جاء اسم الإشارة وإن لم يكن هناك شيء يشار إليه ؛ لأنّ القصد حكاية الحال* المنقضية كذلك يجيء اسم الفاعل بمعنى الحال حتى كأنه قيل كلبهم باسط ذراعيه الآن ولو كان هذا يعد ماضياً لوجب أن لا يجيء نحو قوله تعالى﴿ ﴾ إلى قوله ﴿ ﴾ (إبراهيم : 6) إلا على لفظ الماضي وذلك لا يشك في اختلاله))[1]

ويبدو على أنّ هذا التوجيه هو توجيه مقبول لاسيما أن قوله (كلبهم باسط ذراعيه) سبق بواو الحال .

وقد روت لنا كتب الطبقات رواية تبدو مناقضة لما نقل عن الكسائي في إعمال الماضي ، فيروى أنه كان في حضرة الرشيد وسأل الرشيد القاضي أبا يوسف عن الفرق بين فلو كان الكسائي يذهب هذا المذهب لما أقر للرشيد ما قاله ، وعلل الدكتور كمال البدري ذلك بأنه احتراماً لمقام الرشيد والأمر ليس كذلك كما اعتقد فالكسائي كباقي النحاة في الذهاب إلى أن اسم الفاعل عند الإعمال يدل على الحال أو الاستقبال وعند الإضافة يدل على الماضي هذا هو الشائع في كلام العرب إلا أنه اصطدم بظاهر هذه الآية التي تخالف هذا الكثير الشائع فأقر بجواز ذلك استناداً على ظاهر هذه الآية من دون أن تكلف تأويلا .

وقد عزا الدكتور الزعبلاوي هذا المذهب إلى الفراء أيضاً[2] استناداً إلى نصوص ليست واضحة الدلالة على ذلك بل في المتتبع لمعاني القرآن يدرك أن الفراء لا يخالف جمهور النحاة في ذلك ، وما ستند إليه الزعبلاوي هذا النصان ، الأول : في قوله تعالى ﴿ ﴾ (الأنبياء : 35) يقول الفراء ((ولو نونت ذائقة ونصب كان صواباً وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل))[3] يعلق الزعبلاوي على ذلك : ((ومؤدّى ذلك أن العرب قد تعني المضي في اسم الفاعل العامل))[4].

وليس ذلك مؤدّى كلامه بل مؤدّاه أن الكثير هو الإعمال (التنوين والنصب) لكن قد يعدل عن هذا الأصل إلى الإضافة وذلك في الإضافة اللفظية .

والنص الآخر الذي استند إليه قول الفراء ((فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة))[5] وقد فهم الدكتور من نفي كاد أنّ الإضافة في الماضي غالبة وليست لازمة[6]، وهذا غير لازم لأنّه قد يفهم من نفي كاد النفي لا الإثبات أي لم يقاربوا القول بأي شيء إلا الإضافة ، ولعل في نصه ما يشير إلى أنه كباقي النحاة في عدم إعمال اسم الفاعل في سياق الماضي فهو يقول:((إلا ترى أنك لا تقول:هذا قاتلٌ حمزةَ مبغضاً **لأن معناه ماض فقبح التنوين** لأنه اسم))[7].فالتنوين في الماضي قبيح.

وقد تتبعت الكتب التي تحدث عن هذا الرأي فرأيتهم يسندونه إلى الكسائي ولا يذكرون الفراء[8] بل صرح ابن هشام بنسبته إلى الكسائي دون غيره من الكوفيين يقول : ((لم يجز أن يعمل عند أحد من البصريين والكوفيين إلا الكسائي))[1] .

---

* حكاية الحال : أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ، ينظر : الفوائد الضيائية : 198/2 .

(1) المقتصد : 512/1 . 513 ، وينظر : كشف المشكل : 106 ، واللباب : 438/1 .

(2) ينظر :مع النحاة : 197 .

(3) معاني القرآن

(4) مع النحاة : 198 .

(5) معاني القرآن

(6) ينظر : مع النحاة : 198 .

(7) معاني القرآن :430/2 .

(8) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 223/2 ، مغني اللبيب : 906/1 ، همع الهوامع 70/3 ، روح المعاني : 106/6،والذين ذكروا ممن قال بهذا الرأي هم (الكسائي ، وهشام ،وابن مضاء) .

وحاول الدكتور الجواري إثبات ذلك من خلال نص للزمخشري ،وذلك عند تفسيره قوله تعالى ﴿ ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏﷐﷑﷒﷓﷔﷕﷖﷗﷘﷙﷚﷛﷜﷝﷞﷟﷠﷡﷢﷣﷤﷥﷦﷧﷨﷩﷪﷫﷬﷭﷮﷯ ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ ﴿ (الكـــــافرون :4)، يقول الزمخشري : ((أي وما كنت قط عابداً في سلف ما عبدتم فيه يعني لم تعهد مني عبادة صنم في الجاهلية فكيف يرتجى مني في الإسلام .. أي وما عبدتم في وقت ما)) [2]

فكلمات الزمخشري ـ كما يرى الجواري ـ تثبت معنى المضي لاسم الفاعل ، وقد جاء عاملاً[3] ، ويبدو لي أن الزمخشري لا يقصد الزمن الماضي ولا تدل هذه الآية عليه بل يراد هنا الاستمرار وفي الاستمرار يصح الإعمال والإضافة ، يقول الرضي : ((واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح أن تكون إضافته محضة ، كما يصح ألا يكون كذلك ، وذلك لأنه وإن كان بمعنى المضارع ، إلا أن استمرر ملابسة المضاف للمضاف إليه ن يصحح تعيّنه به أو تخصصه ولاسمي إذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعي ، فإن وضعه على الحدوث)) [4] .

وعاد الدكتور الجواري ليقول : ((على أن ثمة فرقاً بين حالتي التنوين والإضافة ، إذ التنوين يعني انفصاله عن المعمول وأن علاقته به محض علاقة إعمال يغلب فيها شبه الفعل بينما الإضافة امتزج في الدلالة بين الاسمين وضرب من ضروب التعريف ولا عبرة بدعواهم بأنها إضافة لفظية لا تكسب الاسم المضاف بها تخصيصاً ولا تعريفاً)) [5] .

فهو من خلال هذا النص أجاز في اسم الفاعل الإعمال والإضافة بغض لنظر عن الزمن ، ولم يميز بين إضافة في سياق الماضي أو المستقبل لابل هما على حد سواء يكسبان الاسم تعريفاً

وهذا كلام لم يسبقه إليه أحد ، فلا إضافة لفظية ، ولا دلالة زمنية في التنوين عند الإعمال . وقد لاحظنا بأنّ من قال بإعمال اسم الفاعل في الماضي لا ينكر شيوع إضافته فيه ، ولم يذهب أحد إلى أن هذه الإضافة معنوية في كل حالتها بل هذا يخالف الاستعمال القرآني واستعمال العرب فكيف يستقيم كلامه وقوله تعالى ﴿ ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏﷐﷑﷒﷓﷔﷕﷖﷗﷘﷙﷚﷛﷜﷝﷞﷟﷠﷡﷢﷣﷤﷥﷦﷧﷨﷩﷪﷫﷬﷭﷮﷯ ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ ﴿ (المائدة : من الآية 95)

إذا كانت الإضافة تفيد تعريفاً كيف جازت أن تقع حالاً ، وكيف يستقم التعريف في اسم الفاعل المضاف مع دخول حرف الجر الزائد الذي يشترط في زيادته تنكير المجرور كما في قوله تعالى ﴿ ﭐﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮒﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽﵐﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇ﷈﷉﷊﷋﷌﷍﷎﷏﷐﷑﷒﷓﷔﷕﷖﷗﷘﷙﷚﷛﷜﷝﷞﷟﷠﷡﷢﷣﷤﷥﷦﷧﷨﷩﷪﷫﷬﷭﷮﷯ ﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ ﴿ (النمل :81 ، والروم : 53)

وإذا كان من المحدثين من رفض التسوية بين دلالة الإعمال والإضافة في اسم الفاعل في سياق الحال والاستقبال ، فالجواري يجعل التسوية قائمة بين كل حالات اسم الفاعل في أي زمن كان ، إلا ملاحظة الفعلية في الإعمال والاسمية في الإضافة ،.

ولا أظن أنّ ما ذكر يخدش ذلك البناء العظيم من التنظير النحوي عند النحاة القائم على أساي التماس الدلالة من التركيب ، وعلى المحدثين مثل ما آخذوا عليه القدماء من شواهد يمكن أن يلتمس فيها الاعتراض أضعافاً مضاعفة .

وعرض الدكتور فاضل السامرائي لاسم الفاعل ورفض قول القدماء من أن الإضافة اللفظية لا غاية لها إلا التخفيف وذكر الحجة التي قال بها الدكتور المخزومي التي عرضنا لها في البحث ، فقال : ((والحق فيما نرى أن ليست الإضافة لأحد هذين الغرضين ،وإنما هي لغرض آخر يختلف عن الإعمال ، إذ لوكان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقاً وامتنع الإعمال)) [6] ثم يقول : ((والتحقيق أن لكل تعبير غرضاً لا يؤديه الآخر فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال ، والإضافة ليست نصاً في ذلك)) [7].

وملخص رأي السامرائي في الفرق بين الإعمال والإضافة أنّ الإضافة تعبير احتمالي ولا يقطع بدلالة زمنية معينة فيحتمل الحال والاستقبال والماضي ، والإعمال قطعي في الدلالة على الاستقبال .

ولا أرى أن الدكتور السامرائي قدّم شيئاً يردّ به على مقولة القدماء ، ويحل محله ، وما ذكره لم يكن خافياً عليهم بل قالوا به . إذ السامرائي يفرّق بين اسم الفاعل المضاف بحالتيه واسم الفاعل العامل ، في حين أن الكلام على الفرق بين اسم الفاعل المضاف في حالتيه أي عندما يكون دالاً على الحال أو الاستقبال وعندما يكون دالاً على المضي .

([1]) شرح جمل الزجاجي : 171 .

([2]) الكشاف :

([3]) ينظر : نحو القرآن :

([4]) شرح الرضي على الكافية : 223/2 . 224 ، وينظر : حاشية الصبان : 360/2 . 361 .

([5]) نحو القرآن : 8 .

([6]) معاني النحو :113/3 .

([7]) المرجع نفسه : 114/3 .

ويبدو أن السامرائي انطلق من المتلقي الذي إذا سمع تركيباً فيه اسم الفاعل عامل كانت دلالته على الحال أو الاستقبال قطعية ، أما إذا كان مضافاً كانت دلالته احتمالية . ونحن لسنا بصدد هذا كما قلنا بل بصدد الفرق بين إضافة اسم الفاعل في سياق الحال أو الاستقبال وإعماله .

أما القدماء فانطلقوا من منشيء الكلام فهو إذا قصد زمن الحال أو الاستقبال جاز له أن يُعمِل وهو الأصل وجاز له أن يضيف وتبقى الدلالة كما هي ، وإذا قصد الماضي لم يكن له إلا أن يضيف .

على أنني أجد القول بالاحتمالية التي قال بها السامرائي يتحقق بإهمال النظر في السياق فإنّ منشيء الكلام إذا نون اسم الفاعل فقال زيدٌ ضاربٌ عمراً كان التنوين قرينة كاشفة عن الزمن المستقبل وأباح النظام اللغوي له التخفف من التنوين وهنا يكون زمن الحدث الذي يدور في ذهن المتكلم هو الذي يملي عليه بعد التخفف من الإعمال أن يعامل اسم الفاعل معاملة الأفعال فلا يتعرف ويقع حالاً ويصف النكرة وإذا كان يقصد الزمن الماضي عامل اسم الفاعل معاملة الأسماء فيتعرف بالإضافة .

فالملحظ الزمني في ذهنه يوجه استعمال اسم الفاعل في التركيب . أما من جهة السامع فإن التنوين قرينة تقطع بدلالة الحال أو الاستقبال وتجنبه البحث عن القرائن السياقية التي قد تخفى ، وفي حال الإضافة فالزمن السياقي هو الذي يوجهه في طريقة فهم التركيب وتوجيهه . فلا احتمال في تركيب الإضافة بين اللفظية والمعنوية أي بين زمن الحال أو الاستقبال وزمن الماضي إنما السياق بقرائنه يدل على الزمن المقترن بالحدث المتضمَّن في اسم الفاعل فيتحدد نوع الإضافة .

وقد فرّق الدكتور السامرائي أيضاً بين الإضافة والإعمال بقوله :((ومن جهة أخرى أن في الإعمال يكون الوصف ملحوظاً فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية ، في حين أنه في الإضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الاسمية)) [1] .

وليس هذا الكلام على إطلاقه فإن جانب الحدث يبقى ملحوظاً فيه الإضافة إذا كانت لفظية ، وما يجعل جانب الفعلية ملحوظاً هو الزمن فإن زمن الحال والاستقبال يُبقي الحدثية طاغية على الرغم من الإضافة ، ولولا ذلك لما كان من فرق بين الإضافة اللفظية والمعنوية .

وبذلك تبقى مقولة القدماء : التخفيف هو غرض الإضافة اللفظية .

وتحدث الدكتور مصطفى حميدة عن الإضافة اللفظية ولم يرتضِ قول النحاة بأنها في تقدير الانفصال فقال : ((ولست أوافق النحاة في نظرتهم هذه ، فهذه الظاهرة في رأيي لا تتعلق بالانفصال أو الارتباط ، وإنما هي توسعة في طرق التعبير تتيحها العربية مثلما أتاحت التعبير عن علاقة بالإسناد في أعجبني خلقُ زيد بطريق التمييز في قولنا : أعجبني زيدٌ خلقاً ... فإن العربية تسلك في التعبير عن المعنى الواحد طرقاً متعددة)) [2] .

وأوافق الدكتور على أن الإضافة اللفظية تحمل توسعة في التعبير فأنت لك أن تضيف أو تنصب مفعولاً في سياق الحال والاستقبال . لكن هذا لا يعني أن الإضافة في هذه الحال كالإضافة المعهودة ولا يمكن أن تكونا بمعنى واحد بل إن للإضافة اللفظية سمات تركيبية وخصائص دلالية تجعلها تقف قبال الإضافة المعهودة الحقيقية ولا يمكن القول بوحدتهما .

أما أنها ليست على تقدير الانفصال فأجد أنّ إدراك معنى الفعلية في اسم الفاعل بمعونة الزمن في السياق يجعل الانفصال أمراً مدرَكاً يشعر به المتكلم لأنّ الاتصال إنما يتم بملاحظة علاقة الاختصاص لا التعدي .

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تح د. رجب عثمان محمد ، ط1 ، مكتبة الخانجي القاهرة ، 1998م .
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية،فاضل مصطفى الساقي،المجمع العلمي العراقي،1970م
- الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ) ، تح د. حسن شاذلي فرهود ، ط2 ، در العلوم ، 1988م .
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح على ألفية ابن مالك، الشيخ زين الدين عمر بن المظفر بن الوردي (ت749هـ) ، تح د. محمد مزعل خلاطي ،ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2008م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن الطبري(ت310هـ) ، دار الفكر - بيروت ، 1405هـ .
- حاشية الخُضَريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري (1287هـ) ، شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى ، ط2 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 2005م .

---

(1) معاني النحو : 114/3 .

(2) نظام الربط والارتباط : 169 .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت1207هـ)، تح : محمود بن الجميل، ط 1، مكتبة الصفا ، القاهرة ، 2002م .
ـ شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت953هـ) ، تح عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002م .
ـ شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت778هـ) ، تح علي محمد فاخر وآخرون ، ط1 ، دار السلام ، مصر، 2007م .
ـ شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت905هـ) ، تح أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ، (د.ت) .
ـ شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) ، تح أحمد السيد سيد أحمد ، إسماعيل عبد الجواد ، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ، (د.ت) .
ـ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تح د. عبد الرحمن سليمان العثيمين ، ط1، الرياض ، 2000م .
ـ شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، دراسة وتحقيق د. على محسن عيسى ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت ، 1986م .
ـ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) ،تح د. صاحب أبو جناح ، إحياء التراث الإسلامي في العراق ـ الموصل ، 1982م .
ـ العلل في النحو، مها مازن المبارك ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق (ت381هـ) ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2000م .
ـ الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت709هـ) ، تح ممدوح محمد خسارة ، ط1 ، الكويت ، 2002م .
ـ الفعل زمانه وأبنيته د. إبراهيم السامرائي ، مط العاني ، بغداد ، 1966م .
ـ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ) ، تح د. أسامة طه الرفاعي ، مط وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، 1983م .
ـ في النحو العربي قواعد تطبيق، د. مهدي المخزومي ، ط2 ، 1985م .
ـ في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ، ط2 ، بغداد ، 2005م .
ـ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت 180هـ)،تح عبد السلام هارون . ط1 ،دار الجيل – بيروت
ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، تح عبد الرزاق المهدي ، ط2 ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، 2001م .
ـ كشف المشكل في النحو، لأبي الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي ، الملقب بحيدرة اليمني (ت599هـ) ، تعليق د. يحيى مراد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تح غازي مختار طليحات ، دار الفكر ، دمشق ، 2001م .
ـ مثل المقرب، لابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) ، تح : صلاح سعد المليطي ، ط1 ، دار الآفاق العربية ، مصر ، 2006م .
ـ معاني القرآن، لأبي سعيد ين مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ) ، تح د. هدى محمود قراعة ، ط1 ، مكتبة الخانجي القاهرة ، 1990م .
ـ معاني القرآن،أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، تح ج1 : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، تح ج2 : محمد علي النجار ، تح ج3 : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف ، دار السرور ، (د.ت) .
ـ مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها صلاح الدين الزعبلاوي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1992م .
ـ معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي ، ط2 ، دار الفكر ـ الأردن ، 2003م .
ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت90هـ) ، تح د. محمد إبراهيم البنا ،د. عبد المجيد قطامش ، ط1 ، مكة المكرمة ، 2007م .
ـ المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني ، تح د. كاظم بحر مرجان ، دار الرشيد بغداد ، 1982م .
ـ المقتضب،لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت285هـ) ، تح حسن حمد ، ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، 1999م .
ـ من بديع لغة التنزيل د. إبراهيم السامرائي ، ط1، دار الفرقان ، الأردن ،1984م .
ـ نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1974م .
ـ نظام الارتباط والربط في تراكيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة ، ط1 ، الشركة المصرية العالمية للنشر ـ القاهرة ، 1997م .